الموقف العراقي رسمياً وشعبياً من السياسة الامريكية تجاه العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨

د. عدنان سامي*

تمهيد

ان فهم حقيقة هذا الموضوع يحتاج بقدر معين الى التعرف على الملامح الاساسية للستراتيجية الامريكية تجاه العراق والمنطقة بشكل عام ، وقبل النظر في تفسيرات وتنبؤات الاطر السياسية والاقتصادية لهذا الموضوع ، علينا أن نعرف السياسة الامريكية منذ العهد الملكي من خلال المواقف الرسمية والشعبية .

أولاً : العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

لقد جلب العراق باعتباره جزءاً مهماً وغنياً من منطقة مايسمى بـ (الشرق الاوسط) انتباه الولايات المتحدة الامريكية قبل الحرب العالمية الثانية بزمن ليس بالقصير ، فشهدت المراحل التاريخية التي سبقت عام ١٩٣٩ تطوراً في العلاقات العراقية-الامريكية على جميع الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية[١] .

ففي الجانب الاقتصادي كانت بداية العلاقات العراقية-الامريكية ، منذ اختيار فيصل الاول ملكاً على العراق في آب عام ١٩٢١ ، في مقدمتها نفط العراق الذي استغلت امريكا (مشكلة الموصل) لغرض منحها حصة من النفط ، وكان لها ما أرادت . فضلاً عن ابرام معاهدة التجارة والملاحة في أيلول ١٩٣٩[٢] . وفي عام ١٩٤٢ شملت امريكا العراق بقانون «الاعارة والتأجير» ، الذي كانت تمد من خلاله تعزيز وجودها . وقد بلغت قيمة البضائع التي وصلت العراق بموجب قانون الاعارة والتأجير عام ١٩٤٣ ، اكثر من (١٨,٥) مليون دولار. في حين طرأ على العلاقات الثقافية تطور اكبر مما حدث في الميادين الاخرى ، حيث لوحظ ان العام الدراسي ١٩٣٢ -١٩٣٣ أُسست ٨ ثمان مدارس امريكية مابين أولية وابتدائية ومتوسطة وثانوية ، فضلاً عن فرق التنقيب عن الآثار[٣] .

---

* كلية الاداب / قسم التاريخ

وعندما قامت ثورة نيسان– مايس ١٩٤١ وقفت الولايات المتحدة الامريكية موقفاً مؤيداً لبريطانيا ومضاد للثورة. ويبدو ان موقفها هذا كانت تبتغي منه الزيادة في تعزيز مواقع أقدامها في العراق سياسياً واقتصادياً في اطار سياسة عامة ارتبطت بمصالحها[٤].

كما قام الوصي على عرش العراق (عبدالاله بن علي) في ٢٢ أيار ١٩٤٥، بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية، رافقه فيها كل من: نوري السعيد وداؤد الحيدري وعلي جودت الايوبي وسندرسن (طبيب العائلة المالكة)، وقد أدت الزيارة الى توثيق وتوطيد أواصر الصداقة والصلات على الصُعد الاقتصادية والثقافية[٥].

وعلى الرغم من هذا لم تبد الولايات المتحدة الامريكية اهتماماً سياسياً بالغاً بالعراق، بل عدت العراق على حد زعمهم «منطقة نفوذ بريطانية». وقد لخصت وزارة الخارجية الامريكية هذه السياسة في مذكرة أعدها قسم شؤون الشرق الادنى في ٤ شباط ١٩٤٦[٦]، حيث أشارت هذه المذكرة الى عدم وجود أية نية لدى الحكومة الامريكية لتهديد أو معارضة النفوذ الذي تمارسه بريطانيا على الحياة السياسية والاقتصادية في العراق[*].

لكن بدأت تلوح في الافق بعض الانتقادات من قبل بعض الشخصيات في العراق، وبالاخص في مجلس النواب العراقي، حينما عرض (روزفلت) رئيس الولايات المتحدة الامريكية في آذار ١٩٤٤، على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الكونكرس الامريكي، موضوع إقامة دولة (يهودية) في فلسطين، مما أثار الرأي العام العربي بشكل عام، والرأي العراقي بشكل خاص، فقد تحولت جلسة يوم الثامن عشر من آذار لمجلس النواب في دورته الاعتيادية المقررة لمناقشة لائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان وأيار ١٩٤٤، الى تظاهرة استنكار ضد سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية. فانتقد عدد من النواب تلك السياسة الصادرة من «بلد دعاة الحرية» و«دعاة العهد الاطلسي»، والبلد الذي يدعي انه «مثال للعدالة والحرية والديمقراطية». وأكد آخرون انه لايحق للامريكان ان يتدخلوا في مالايعنيهم، فهم «يتكلمون من وراء عشرين بحراً»[٧].

وكان نائب الموصل (ابراهيم عطار باشي)، قد اعتبر موقف الولايات المتحدة الامريكية هذا بانه «غريب ومتحيز» بقوله: «...لقد ظهرت بوادر غريبة وتكررت من بعض رجال امريكيين – كذا– يطلبهم من حكومتهم مناصرة الصهيونية واقتراحهم بتشكيل دولة يهودية في فلسطين فكأن فلسطين ملكهم يتصرفون بها كيفما شاءوا او يساومون بها ليقدموها مقابل آراء انتخابية...». وأضاف متسائلاً: «لماذا هؤلاء الذين

(*) من الجدير بالذكر ان الحكومة الامريكية رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق من مفوضية الى سفارة في أواخر عام ١٩٤٦.

يعطفون على الصهيونيين لايمنحون قطعة من اراضيهم عوض ان يتكرموا عليهم من جيب غيرهم..»[٨].

وهكذا نلحظ ان منذ عام ١٩٤٤ ، دخل النشاط الدبلوماسي العراقي الرسمي ، بخصوص القضية الفسطينية مرحلة جديدة ، وذلك على اثر ترسيخ سياسة الولايات المتحدة ازاء تلك القضية ، بما يخدم مصالح الصهاينة وأهدافهم بصورة صارخة.

وفي الوقت نفسه أصيبت الفئة المثقفة العراقية ، بخيبة أمل كبرى من سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين ، ظهرت آثارها بعد الحرب العالمية الثانية ، لابل فقدوا الثقة فيها.[٩]

لقد ازدادت اهمية المنطقة من قبل الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٤٩ ، حين رأت ان النطاق الشمالي من المنطقة العربية يجب ان يسند بالتزامات سياسية وعسكرية لكونه حسب اعتقادها يقع «ضمن حدود السلامة الامريكية» ، وهذا ماأكده الرئيس الامريكي ترومان في ١٤ أيار ١٩٥١ ، وأثار في الوقت نفسه «مخاوف دول المنطقة من الخطر السوفيتي» ، وعرف بمبدأ ترومان(*)[١٠].

وقد تبنت حكومة نوري السعيد وجهة النظر الامريكية هذه ، وكان ميثاق (حلف بغداد) بمثابة المرحلة الاولى لهذا التوجه ، ان انضمام العراق الى هذا الحلف أدى الى محاربة حركة القومية العربية ، لابل استخدمت الولايات المتحدة الامريكية ، اعلام العراق بحملة شعواء ضد مصر وقتئذٍ ، وبشخص الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً. حيث عملت امريكا لجعل الحكومة العراقية أداة رئيسية لتنفيذ سياستها في المنطقة ، محاولة قدر الامكان الاستفادة من العناصر المسيطرة على السياسة في العراق. وعلى مايظهر ان الحكومة العراقية وقفت موقف المدافع عن السياسة الامريكية في المنطقة ، واعلنت انحيازها التام للمعسكر الامريكي في مواجهة المعسكر السوفيتي. في حين اتحدت القوى الوطنية في العراق لمجابهة السياسة الامريكية الاستعمارية وحلف بغداد.

نتيجة لموقف حكومة العراق في هذه المسألة ، فقد حظي بأهتمام الولايات المتحدة الامريكية ، وحصل على نصيب من برامج المساعدات الامريكية الاقتصادية بموجب النقطة الرابعة.[١١]

(*) دخل (هاري ترومان) البيت الابيض الامريكي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وخروج الدول المنحازة منهوكة القوى فيها ظهر معسكر جديد بقيادة الاتحاد السوفيتي ، وتطلب تدعيم مركز الولايات المتحدة القيام بدور مزدوج يهدف الى تقوية المعسكر الرأسمالي في مواجهة المعسكر الاشتراكي ، ووقف المد الشيوعي عند حدوده التي جاءت نتيجة تسويات الحرب ، وكان من جراء ذلك أن ظهر مشروعان يهدف أحدهما الى إيقاف انتشار الشيوعية في منطقة الشرق الاوسط ، وهو ماعرف بالنقطة الرابعة ، وثانيها يهدف لانعاش أوربا وتقوية المعسكر الحالف للولايات المتحدة الامريكية ، وهو ماعرف بـ (مشروع مارشال) للانعاش الاوربي - (MARSHAL SPLAN).

في ١٦ أيار ١٩٥١ تقدمت حكومة نوري السعيد الحادية عشرة الى مجلس النواب ، بلائحة (قانون تصديق الاتفاق العام حول النقطة الرابعة للتعاون الفني بين العراق والولايات المتحدة الامريكية رقم ٣٢ لسنة ١٩٥١). وقد أثارت هذه اللائحة ضجة لدى نواب المعارضة ، وخاصة نواب حزب الاستقلال العراقي ، فتساءل نائب الموصل (محمد صديق شنشل) ، عن دوافع امريكا لتقديم مثل هذه المساعدات الى العراق بدون مقابل ، حينما قال : «.. كنا نتساءل ماالذي يدفع الامريكان الى تقديم مثل هذه المساعدة... هل هناك وراء هذه المساعدات مصالح يراد ضمانها... اننا نشك في الغاية من أية مساعدة تأتي من امريكا لاننا لم نجد اي حسن نية معنا أو اي تقدير في سياسة امريكا لمطالب العراق خاصة او اي بلد عربي آخر وهذا مايحملنا على ان نفضل مخالفة اللائحة موضوعة البحث والدعوة الى رفضها بدل الترحيب بها...»[١٢] أما فائق السامرائي (نائب بغداد) فقال: «... أنا من الذين يشكون من الخبرة الاجنبية لان العراق سبق ان جرب عدداً كبيراً من الاجانب يأتون اليه بروح بعيدة كل البعد عن الفن وانما يأتون بروح التجسس او بسط النفوذ الاجنبي في البلاد...». في حين بين نائب الدليم (محمد مشحن الحردان) ، اسباب معارضته للائحة بقوله : «...خالفت هذه اللائحة لسبب واحد رئيسي وهو ان الحكومة الامريكية التي أغدقت ومازالت تغدق على «اسرائيل» من مئات الملايين من الدولارات والتي كان لهذه المئات من ملايين الدولارات العامل الحاسم لتوطيد اركان (اسرائيل)...وعلى هذا الاساس عارضت اللائحة وسأبقى مخالفاً لأنني اعتقد ان الصدقة التي يقدمها لنا ترومان الذي يخضع لليهود لاحتاجها مع ان هذه الصدقة لاتتجاوز الـ(٢٠٠) او الـ(٣٠٠) الف دولار، واعتقد ان باستطاعة الشعب العراقي ان يدفع ضريبة عوضاً عن هذه الصدقة التي يمن بها ترومان...»[١٣].

رد نوري السعيد (رئيس الوزراء) على احاديث النواب اعلاه ، مبدياً استغرابه من احاديثهم الذي وصفه بانهم «يتكلمون بذهنية وعقلية تختلف كل الاختلاف عن الواقع...» وأكد على أن «ترحيل او اقصاء اي خبير نجد عنده سوء قصد او سوء نية تظهر عليه علائم او ادلة لاتتفق والعمل الذي جاء من أجله فحينئذٍ نجبره على ترك البلاد...»[١٤].

انبرى محمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال – نائب بغداد) ، راداً على حديث (السعيد) رئيس الوزراء ، حينما قال : «...أنا أختلف مع تبرير رئيس الوزراء واعتقد ان فخامته ذهب في حسن نية تجاه ترومان الى أبعد الحدود...». وأضاف متسائلاً «لو ان لترومان مثل هذه الغايات لما ساعد على إجلاء العرب عن فلسطين، واعتقد ان ترومان

والحكومة الامريكية هي المسؤولة عن نكبة فلسطين... فأنني اتفق مع القائلين بضرورة مخالفة هذه اللائحة وأشك كثيراً فيما تنطوي عليه من نوايا تجاه العراق». في حين رحب بها وايدها نائبا بغداد سلمان الشيخ داؤد وزوق شماس، حيث اعتبروها حدثاً تاريخياً وانها ستزيد من التعاون بين الامم في سبيل الانسانية».[١٥]

عند التصويت على اللائحة وافق عليها (٩٠) نائباً وخالفها (٧) نواب، من اصل الحاضرين (٩٧) نائباً، والنواب المخالفون وهم من حزب الاستقلال، كل من: اسماعيل الغانم وعلي كاظم ابو الثمن وفائق السامرائي ومحمد مهدي كبة (نواب بغداد)، ومحمد صديق شنشل (نائب الموصل)، وعبداللطيف جعفر (نائب البصرة)، ومحمد مشحن الحردان (نائب الديم).[١٦]

وعلى مايظهر ان الاتفاق العام حول النقطة الرابعة، يأخذ من العراق اكثر مما يعطيه، ويقدم تسهيلات كبيرة للفنيين الامريكيين ولا يحدد عددهم، في حين لايقدم شيئاً واضحاً للعراق مقابل ذلك، وكانت أبرز استخدامات هذا الاتفاق قد ظهرت في الحصول على خبرة امريكية لانجاز اعمال مجلس الاعمار(*).

وعلى مايبدو لنا ان الولايات المتحدة الامريكية، قد حرصت على تطوير علاقاتها غير السياسية مع العراق في بادىء الامر، وحصرتها في النطاق الاقتصادي بغية المحافظة على النظام الملكي وبقائه موالياً للغرب... وهذا ما كانت تبتغيه بريطانيا من الولايات المتحدة بأن تفعله أزاء النظام الملكي في العراق عشية سقوطه في ١٤ تموز ١٩٥٨.

ثانياً: العهد الجمهوري

أ- عهد عبدالكريم قاسم

ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت مختمرة في ضمير وارادة الشعب العراقي، التي لم تكن تغييراً شكلياً لاسلوب الحكم فحسب، وانما كانت تحولاً نوعياً وتاريخياً في حياة الشعب العراقي في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد طرأ تغيير كبير على اهداف السياسة الخارجية العراقية منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بعد ان كان منحازاً نحو الغرب، اصبح في بداية هذه الثورة غير منحاز، والتأكيد على ضرورة الانفتاح على كل الشعوب التي تكن له معها روح الصداقة والتعاون، مبيناً ذلك في البيان الاول للثورة وبالتأكيد على سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات

(*) ألغي مجلس الاعمار بعد قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨، وأوقفت الحكومة معظم المشاريع لاعادة النظر في العقود مع الشركات الاجنبية ومنها الامريكية.

متساوية مع الجميع. وبين ذلك وزير خارجية العراق، في تصريحاته أواخر آب عام ١٩٥٨، بأن: «علاقاتنا مع الولايات المتحدة الامريكية تبقى ودية طالما احترمت حقوقنا واستقلالنا». (١٧)

ومن المفيد بالاشارة الى ان الخارجية العراقية قامت منذ الايام الاولى للثورة، بتطمين البعثات الدبلوماسية، ومنهم الامريكان، وتدعوهم لمشاركة الشعب العراقي أفراحه. (١٨) كما اجتمع الدكتور عبدالجبار الجومرد (وزير خارجية الجمهورية العراقية)، صباح يوم ١٧ تموز ١٩٥٨، مع السفير الامريكي ببغداد (ولدمار غلمن)، الذي تفاجأ هو وحكومته بالثورة، وهذا ماأكده في مؤلفه (عراق نوري السعيد)، بانه: «فوجيء بقيام الثورة ولم يكن يملك اية معلومات عن أغلب قادتها». وقد ابدى الوزير (الجومرد) خلال اللقاء استياءه من عدم اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري الجديد في العراق (١٩).

ومن الجدير بالذكر ان امريكا اصيبت بصدمة بسبب قيام الثورة في العراق، لكونها صاحبة فكرة (حلف بغداد) وقائدته الحقيقية والممولة الرئيسية له، لا بل خلقت الثورة ضجة كبيرة داخل الكونكرس الامريكي، لكون العراق عضواً في حلف بغداد الذي يعتبروه الحصن المنيع للاستقرار في المنطقة. كما استدعت لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الامريكي في ٢٢ تموز مسؤولين عن المخابرات الامريكية (CIA) للاستفسار عن سبب حدوث ثورة ١٤ تموز في العراق، وعدم علم الولايات المتحدة بها مسبقاً الا ان اللجنة رغم انها اجتمعت وقتاً طويلاً لم تتوصل الى شيء. (٢٠)

لقد عبرت الولايات المتحدة عن موقفها، وذلك بانزال قواتها العسكرية في لبنان لانتهاز الفرصة لوأد الثورة في مهدها. كما طلبت عقد اجتماع فوري في باريس لحلف شمال الاطلسي لمناقشة الاوضاع في العراق، وبين برغس (ممثل الولايات المتحدة في الحلف) ان حكومته طلبت عقد اجتماع فوري لمجلس الامن لمناقشة الموقف العام في العراق. (٢١)

أحدث انزال الولايات المتحدة قواتها في لبنان، ردود فعل دولية وعربية ومحلية، فعلى الصعيد الدولي، فقد شجبت صحيفة (البرافدا) الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية وقتئذٍ، عمل الولايات المتحدة بانزال اسطولها في لبنان على اساس انه: «عمل حربي مباشر وعدوان مكشوف». وألمحت الصحيفة الى انه ما لم تتوقف الولايات المتحدة عن المضي في تنفيذ التدخل المسلح ضد الثورة العراقية، فأن المتطوعين سيتوجهون من أقطار الكتلة السوفيتية الى الشرق الاوسط». (٢٢)

أما عربياً فقد صرح رئيس الجمهورية العربية المتحدة (جمال عبدالناصر) في دمشق، يوم ١٨ تموز ١٩٥٨، بأن: «أي هجوم على العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة». (٢٣)

وعلى مايبدو ان التأييد الواسع للثورة دولياً وعربياً ، فضلاً عن التأييد الشعبي قد أفشل جميع مخططات امريكا وحلفائها لاجهاض الثورة.

لقد اعتبر النظام الجمهوري في العراق ، انزال الجيوش الامريكية في لبنان ، والبريطانية في الاردن ، مقدمة لغزو العراق. الا ان عبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء) تلقى تطمينات من بريطانيا والولايات المتحدة ، بوساطة سفارتيهما في بغداد ، بانهما لاتنويان التدخل في شؤون العراق الداخلية. وأكد (قاسم) من جانبه ان حكومته تحترم تعهدات العراق للدول الاجنبية بما في ذلك الاتفاقيات النفطية ، كما تعهد لهما بدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالاملاك والمؤسسات الاجنبية.(٢٤)

ومن اللافت للانتباه ان السفير الامريكي ببغداد (ولدمار غلمن) ، يدون في مؤلفه (عراق نوري السعيد) روايات مبالغ فيها ، حينما يقول : انه لمس من اسئلة الجومرد (وزير الخارجية) ومحمد صديق شنشل (وزير الارشاد) ، خلال مقابلته لهما مشاعر القلق من مغبة احتمال قيام مشاة البحرية الامريكية باحتلال العراق. وربما كان في هذه الاشارة شيء من مبالغة غلمن نفسه في الامر. ومع هذا فقد كرر الجومرد خلال المقابلة نفسها استياءه من عدم اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الجديد في العراق.(٢٥)

استنتج (غلمن) نفسه بعد مرور اسبوعين من الثورة ، ان عدم اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالتطورات الجديدة في العراق ، يمكن أن يشكل نقطة لانفع فيها ، وقد يضع الولايات المتحدة في عزلة محفوفة بالمخاطر. كما طالبت صحيفة (نيويورك تايمز) الصادرة في ٢٩ تموز ١٩٥٨ ، في مقال افتتاحي لها بموضوع اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالجمهورية العراقية ، واوضحت انها تفضل اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية العراقية فوراً بعد ان استتبت الامور فيها تماماً.(٢٦)

في ٢آب ١٩٥٨ قابل غلمن (السفير الامريكي) الجومرد (وزير الخارجية) ، وأبلغه باعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري الجديد في العراق– كما ابلغ السفير وزير الخارجية في المقابلة ذاتها ، عن استعداد حكومته لمواصلة تقديم المساعدات الفنية للعراق ، اذا مارغبت الحكومة العراقية. اما المساعدات العسكرية فيجب ان تكون موضوع بحث بين الحكومتين لوضع التفاصيل العملية والسياسية العامة لها. وفي اليوم ذاته وصل مبعوث الرئيس الامريكي (روزفلت) السفير الامريكي المتجول (روبرت مورفي) ، وعقد اجتماعاً مع عبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء) ، الذي أوضح للمبعوث الامريكي ، انه يرغب في توطيد العلاقات بين العراق والولايات المتحدة ، وفي المقابل حاول (مورفي) تطمين (قاسم) الى ان حكومته لاتنوي التدخل في شؤون العراق ، وان تدخلهم في لبنان لاعلاقة له بالعراق.(٢٧)

كما زار العراق في ١٥ كانون الاول ١٩٥٨ (وليم رونتري) مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط ، الذي قام بجولة في المنطقة لدراسة الحالة في (الشرق الاوسط). وقد جاءت زيارته في اعقاب اكتشاف ما سمي بـ (مؤامرة رشيد عالي الكيلاني) في ٨ كانون الاول ١٩٥٨.[٢٨] وفي أوج الصراع بين الاتجاه القومي العربي والاتجاه الذي تمثله العناصر الشيوعية المتفاقة النفوذ. وقوبلت زيارته بسخط شعبي كبير وبمظاهرات صاخبة تطالبه بالعودة الى بلاده ، مع حملات صحفية لاذعة ، مما دعا رجال الامن والخارجية الى تهريبه من وراء المطار. وقد اجتمع (رونتري) بعبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء) وبالجومرد (وزير الخارجية) ، وشكا لهما ماواجهه على ايدي الجماهير ، وقد وصفت الزيارة بانها ودية للغاية وبحثت فيها العلاقات بين البلدين[٢٩] .

ب- ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه مهمة وطنية وقومية ، وذلك بالتصدي للسياسة الاقليمية والتسلط الفردي لنظام حكم قاسم ، حيث خطط وقام بثورة شعبية لارجاع العراق الى مبادئ ثورة ١٤ تموز، وايقاف الانحراف ، فكانت ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط)١٩٦٣.[٣٠]

بعد قيام الثورة لم يلحظ اي موقف للامريكان تجاه العراق ، وربما على الارجح كان بسبب انشغالهم في القارة الامريكية ، وخاصة كوبا ، فضلاً عن جنوب شرق آسيا وتحديداً فيتنام ، ولكن على مايبدو ان اكثر شيء قد شغلهم وافزعهم ، هو الوحدة الثلاثية بين (العراق وسوريا ومصر). وقد حاولت امريكا طمأنة الكيان الصهيوني ، برسالة جاء فيها: «إن تقديرات المخابرات الامريكية تشير الى ان تحالف الدول الثلاث لن يؤثر كثيراً على التفوق الاسرائيلي»[٣١] .

بعد اغتيال جون كنيدي وتسلم جونسون للرئاسة الامريكية للفترة (١٩٦٤-١٩٦٧) ، الذي يصفه هيكل بأنه من أعقد الشخصيات التي عاشت في البيت الابيض ، والذي قطعت العلاقات الدبلوماسية في عهده بين العراق وامريكا ، اثر عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، على مصر وسوريا والاردن ولبنان واحتلال الصهاينة الاجزاء الباقية في فلسطين.[٣٢]

لقد كانت هذه ضمن السياسات المعادية لامريكا ، وقد تبلورت في معظم انحاء الوطن العربي والعالم بعد العدوان عام ١٩٦٧. لان «امريكا وكيانها الصهيوني حالة واحدة». منذ عام ١٩٤٨ مستندة على الاحتلال والتوسع والظلم.

جـ – ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨

خلال حكم عبدالرحمن عارف (نيسان ١٩٦٦ – تموز ١٩٦٨) بدأت اوضاع البلاد تهدد بالخطر كل اطراف الحركة الوطنية ، ومكتسبات الشعب التي تحققت عبر نضاله الطويل. كما كانت تهدد بالخطر الكبير حركة الثورة العربية ، وتطلعاتها الى النهوض بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ أمام الكيان الصهيوني. كما بدأ نشاط القوى الرجعية يتصاعد لاحتلال مواقع متقدمة في السلطة ، وفي شتى مؤسسات الدولة والمجتمع. فضلاً عن نشاط شبكات التجسس التي اضحت تهدد أمن البلاد. في حين اصبحت كل مرافق الدولة ينتابها التخبط الواضح والارتباك في عملها. في ظل هذه الاوضاع تحركت مرة اخرى فصائل حزب البعث العربي الاشتراكي من جديد ، لكي تأخذ على عاتقها مسؤولية انقاذ البلاد مما كانت تعانيه ، فكانت ولادة ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨.[٣٣]

لقد وضعت الثورة العلاقات العراقية – الامريكية ، في اطار جديد يختلف عن الاطر السابقة ولاسباب منها :

١ – وجود قيادة شابة لهذه الثورة متمثلة بالرفيق القائد صدام حسين (حفظه الله ورعاه).

٢ – وجود حزب ثوري قومي اشتراكي على رأس الثورة.

٣ – ثورة شعبية جاءت لاحتواء الانكسار النفسي للشعب العربي في اول عملية رد ثوري عربي على عدوان حزيران ١٩٦٧.

٤ – دخول الثورة مشاريع استراتيجية عملاقة وخاصة برامج الاستثمار الوطني للنفط وتجربة التأميم والجبهة الوطنية والقومية التقدمية والحكم الذاتي.

٥ – انتهجت على الصعيد القومي سياسة قومية واضحة لحماية عروبة الخليج من الاطماع الفارسية التوسعية.

٦ – سعت الثورة الى تجسيد مبادئ الحزب في نظرته الى سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومضمونها التحرري التقدمي والديمقراطي المعادي للامبريالية ، واسهمت الى تعزيز هذه السياسة في الحياة الدولية. فغدا العراق قاعدة صلبة من قواعد النضال ضد الامبريالية.

مما تقدم اتضح ان سياسة العراق الخارجية ، سارت وفق مبدأ المصالح المشتركة للدول وحق السيادة الوطنية والقومية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. لكن الولايات المتحدة الامريكية بدلاً من ان تنتهج نهجاً سليماً وتبارك الثورة في العلاقات والنوايا الطيبة ، بدأت بإثارة الفتن والمشاكل عن طريق شاه ايران (محمد رضا بهلوي) ، حينما اقدم على إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٧ حول شط العرب ، ودعوتها للعملاء في شمال

الوطن للقيام باعمال تخريبية. ونشر شبكات التجسس في ارجاء العراق. فضلاً عن دفع امريكا لدول عديدة لها في المنطقة لاتخاذ موقف معادٍ متصلب من العراق. كما قامت امريكا بالامتناع عن تصدير الصناعة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة الى العراق ، ولم تكتفِ لوحدها بل أقدمت على تحريض دول غربية عديدة ، على أن تحذو حذو امريكا بهذا الاتجاه. (٣٤)

الخلاصة

وهكذا تبين لنا السياسة الامريكية تجاه العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، التي بدأناها من عقد العشرينات وحتى عقد الخمسينات ، فكانت سياستها الاولى ، مبدأ العزلة الى عقد الاربعينات الدخول بصفة تجارية من خلال (الاعارة والتأجير) و (النقطة الرابعة) و (مارشال) ، ثم عقد الخمسينات عقد الاحلاف والتغلغل كاستعمار جديد بدلاً من الاستعمار القديم.

لقد إتسم الموقف الرسمي من السياسة الامريكية تجاه العراق خلال العهد الملكي ، بانه كان متعاوناً معها في تنفيذ مشاريعها ، ومنفذاً لسياساتها في المنطقة. أما الموقف الشعبي من خلال الحركة الوطنية المتمثلة باحزابها ، فقد كانت تستنكر هذا التعاون من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة مع الولايات المتحدة ، وتستنكر المشاريع الامريكية ، وتسعى لفضح أهدافها العدوانية ، فكانت تصدر البيانات والمنشورات التي توضح فيها موقفها.

في حين اظهرت (امريكا) موقفاً متشدداً من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في بداية الامر ، لكن سرعان ماتبدد ، بعد تطمينات عبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء) بضمان مصالحهم في العراق ، وخاصة المصالح النفطية.

لكن قيام ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية التقدمية ، التي اجتثت التدخل الاستعماري بشتى مصادره واشكاله ، وانتهاج سياسة وطنية قومية ، اساسها الحياد الايجابي على الصعيدين الرسمي والشعبي ، قد أدى بالولايات المتحدة الامريكية لتعلن عن وجهها السافر عند قيام هذه الثورة ، وتقف موقفاً مضاداً لاعاقة تقدمها في كافة مناحي الحياة.

الهوامش

١- اسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية- الامريكية ١٩٣٩- ١٩٤٥، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٩)، ص٣٠.

٢- المصدر نفسه، ص٦٥.

٣- كوثر عباس عبد، تطور العلاقات العراقية- الامريكية للفترة ١٩٤٥- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٨٢)، ص١٣٧.

٤- المصدر نفسه، ص١٩٧ وما بعدها.

٥- موسى حبيب، العراق وامريكا بعد رحلة الوصي، (بغداد، ١٩٤٦)، ص٢٢؛ خالد صبحي احمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية ١٩٤٥- ١٩٥٧، (بغداد، ١٩٨٦)، ص٢٧٢ وما بعدها.

٦- عبد، مصدر سابق، ص١٤٥؛ خليل علي مراد، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١- ١٩٤٧، (البصرة، ١٩٨٠)، ص٢٧١.

٧- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٣، (١٠) في ١٨ آذار ١٩٤٤، ص١٢٩.

٨- عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد. رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٤٥٥.

٩- فكرت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣- ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٨١)، ص ص٢٤٩- ٢٥١، الخيرو، مصدر سابق، ص٢٧٩

١٠- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٨، ط٧، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٢٥١.

١١- الخيرو، مصدر سابق، ص٢٨٠.

١٢- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، (بغداد، ١٩٥١)، الجلسة ٥١ في ١٦ أيار ١٩٥١، ص٩٢٠.

١٣- المصدر نفسه، ص١٩٢٢- ١٩٢٤.

١٤- المصدر نفسه، ص٩٢٦.

١٥- المصدر نفسه، ص٩٢٧.

١٦- المصدر نفسه، ص٩٣٠.

١٧- الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٩، ص١٥٨، للاستزادة، ينظر: عبدالله شاني عبدل، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٣)

١٨- مؤيد ابراهيم الوتداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤- ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٩٢)، ص ص٢٦١- ٢٦٢.

١٩- عدنان سامي نذير، عبدالجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي حتى عام ١٩٧١، (بغداد، ١٩٩١).

٢٠- ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، (بيروت، ١٩٦٥)، ص٣٥٠.

٢١- ليث عبدالحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (بغداد، ١٩٨١)، ص٢١٤؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص٢٧.

٢٢- وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد، لا.ت)، ص٣٣٢

٢٣- مجيد خدوري، (العراق الجمهوري) (بيروت، ١٩٧٤)، ص٢٥؛ محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، جـ١ (القاهرة، ١٩٨٨) ص٣٨٨.

٢٤- نذير، الجومرد، مصدر سابق، ٢٦٧، عبد، مصدر سابق، ص ص٣٠٨- ٣١٠.

٢٥- غلمن، مصدر سابق، ص٢٠٤.

٢٦- خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز، ثورة الشواف بالموصل عام ١٩٥٩، جـ١، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٩٤؛ غلمن، مصدر سابق، ص٣٤٧.

٢٧- غلمن، المصدر نفسه، ص٣٥٠؛
٢٨- نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، (بيروت، ١٩٦٩)، ص٢٧٨.
٢٩- للتفاصيل، ينظر: الحملة العسكرية العليا الخاصة، ج٥، (بغداد، ١٩٥٩)، ص٦١.
٣٠- نذير، الجومرد، مصدر سابق، ص٢٦٩؛ غلمن، مصدر سابق، ص٣٧٤.
٣١- علي حسن المجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ص١٣٥ -- ١٣٨، وللاستزادة، ينظر: صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، نهاية حكم عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠)، ص١٣٥ وما بعدها
٣٢- هيكل، مصدر سابق، ص٣٨٩.
٣٣- التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ص١٩ - ٢١؛ لمحات من نضال البعث ١٩٤٧ - ١٩٧٧، ط٤، (بغداد، ١٩٨٦).
٣٤- ابراهيم خليل احمد، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، ١٩٨٩)، ص٢٣٩ وما بعدها، ص٢٦١.